بالنظر الى ما في شرح التلخيص لان مثال المفتاح قد بنى بحيث
لم يبق فيه خفاء بين المصدرين فيكون المجاز المرسل
فيهما اصلياً وفي الفعلين تبعياً وفيه بحث لان نسبته
اي يده انه لم لا يجوز ان يكون تبيين العلاقة بين المصدرين
للتنبيه على كفاية وجود العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى
الفعلين ولا يحتاج الى وجودها بين كل جزء وجزء وقيل
لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار في الاستعارة وجعل كلتيهما
اصلية وفيه نظر قدم المفعول اي على الفاعل لانه من وضع
المظهر موضع المضمر لمكان الالتباس فوضعه موضع المضمر
الوضع الاول بمعنى الاتيان والموضع الاول بمعنى المقام
والداعي لهذا التاويل دفع توهم التكرار والمعنى اتى بالمظهر
في مقام يقتضي المضمر وحينئذ لا يتوهم التكرار في قوله
فوضعه موضع المضمر لان المراد بالوضع والموضع فيه
معناهما اللغوي فحظه اي المظهر مكان المضمر بعينه لا مقدما
ولا مؤخرا وقوله لمكان الالتباس اي لوجود خوف الالتباس
المرجع

المرجع ... على ... الاستعارة بالمضمر ... ذكر
الاستعارة مطلقا وذكر الاستعارة الاصلية والتبعية
الجارية في المشتقات وفي الحروف واحتمال رجوعه
الى كل واحد منها قائم في بادي الرأي فوضع المظهر مكان
المضمر دفعا للالتباس لعدم تعذر الاتصال واتصال
الضمير واجب عند عدم تعذر الاتصال واذا اتصل ضمير
المفعول بالفعل والفاعل غير متصل كما في ما نحن فيه وجب
تقديم المفعول على الفاعل وتقديم هذا المفعول الموضوع
موضع المضمر على الفاعل على ما استخرجه الشارح يحتمل ان يكون
واجبا وهو المتبادر من كلام الشارح كيف لا وقد وصفه بالمحافظة
عليه ووصفه بانه نكتة جليلة قد وفقنا لاستخراجها ويحتمل
ان يكون مستحسنا وهو اقرب الى الصواب لان الاول في حيز المنع
لا يرد نفسها الى المكنية اه لما تم ارتكب هذا التسامح اعتبارا
للاصليين وهما التبعية والمكنية واعراضا عن القرينتين
ولما كان المقصود بهما ولذلك الايهام قال لا يرد نفسها
الى المكنية لا وجه لانكار التبعية الا ترى ان القوم قالوا واختار

Copyright © King Saud University